استمارة المشاركة:

المشارك 01:

- **الاسم**: خاليدة. – **اللقب**: حميداني.
- **الرتبة العلمية**: دكتورة.
- **الجامعة**: جامعة لونيسي علي، البليدة02 (الجزائر).
- **الوظيفة**: أستاذة.
- **مكان العمل**: جامعة ابن خلدون بولاية تيارت.
- **الهاتف الشخصي**:0666430704
- **البريد الإلكتروني**: hamidanikhalida14@gmail.com

المشارك 02:

- **الاسم**: توفيق. – **اللقب**: عبيدي.
- **الرتبة العلمية**: طالب دكتوراه.
- **الجامعة**: جامعة 8 ماي 1945 قالمة.
- **الوظيفة**: أستاذ.
- **مكان العمل**: جامعة العربي التبسي ـ تبسة
- **الهاتف الشخصي**:0663085691
- **البريد الإلكتروني**: toufikabidi24@gmail.com

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

الملتقى الوطني حول: ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري ـ التحديات والحلول ـ
يوم 20 أكتوبر 2025

محور المداخلة: المحور الأول: عوامل ظهور و انتشار ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري.

عنوان المداخلة:

الطلاق كظاهرة اجتماعية في المجتمع الجزائري: دراسة ميدانية في عوامل ومحددات الظاهرة من وجهة نظر عينة من المطلقين والمطلقات بولاية تيارت.

Divorce as a social phenomenon in Algerian society - a field study of the factors and determinants of the phenomenon from the perspective of a sample of divorced men and women in the state of Tiaret.

المشارك الأول: د. خاليدة حميداني
المشارك الثاني: ط.د عبيدي توفيق

2026/2025

ملخص:

تهدف الدراسة الراهنة إلى التعرف على عوامل ومحددات ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري ذلك وأن هذه الظاهرة أضحت تمثل أحد أبرز التحولات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع الجزائري في العقود الأخيرة، مما شكل تحديًا للأسرة الجزائرية باعتبارها الخلية الأساسية في البنية الاجتماعية.

تأسيسا لذلك قمنا بإجراء دراسة ميدانية بولاية تيارت، معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي، واختيار مفردات عينة الدراسة باعتماد عينة كرة الثلج والتي بلغ عدد مفرداتها 77 مطلق ومطلقة، واعتماد تقنية الاستمارة كتقنية أساسية لجمع البيانات، وتحليلها ومعالجتها باعتماد برنامج التحليل الإحصائي .SPSS، وقد توصلت الدراسة الراهنة أن الطلاق نتاج تفاعل معقد لعوامل ومحددات ومتغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية وأسرية، مما يستدعي تعزيز برامج التوعية الأسرية والوساطة الاجتماعية للحد من تفاقم الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: الطلاق، الخلافات الأسرية، التحولات الاجتماعية، التحولات القيمية، المجتمع الجزائري.

Abstract:

The current study aims to identify the factors and determinants of the divorce phenomenon in Algerian society. This phenomenon has become one of the most prominent social transformations witnessed by Algerian society in recent decades, posing a challenge to the Algerian family as the basic unit of the social structure.

To this end, we conducted a field study in the state of Tiaret, relying on a descriptive approach. We selected the study sample using a snowball sample, which included 77 divorced men and women. We used questionnaires as the primary method for collecting data, analyzing and processing it using the SPSS statistical analysis program. The current study concluded that divorce is the result of a complex interaction of economic, social, cultural, and familial factors, determinants, and variables. This calls for strengthening family awareness programs and social mediation to mitigate the exacerbation of the phenomenon.

Keywords: Divorce, family disputes, social transformations, value transformations, Algerian society.

مقدمة:

يُعَدّ الطلاق من بين أبرز الظواهر الاجتماعية التي عرفت انتشاراً متزايداً في المجتمعات المعاصرة، إذ لم يعد ينظر إليه باعتباره مجرد حدث فردي يخص الزوجين فقط، بل على العكس من ذلك فقد تحوّل إلى قضية اجتماعية

متعددة الأبعاد، لما له من انعكاسات تمس البنية الأسرية والمجتمعية على حد سواء. فالطلاق لا يعني فقط انفصال رجل وامرأة، بل يعني تفككاً لنسق اجتماعي أساسي يتمثل أساسا في النسق الأسري، وما يترتب عن ذلك من آثار نفسية، اقتصادية، وتربوية تمس جميع الأطراف المعنية، وفي مقدمتهم الأطفال.

في المجتمع الجزائري، تزايدت نسب الطلاق خلال العقود الأخيرة بشكل لافت، وهو ما جعل العديد من الباحثين والمختصين في مجال علم الاجتماع يربطونه بمجموعة من العوامل المتداخلة، منها ما هو اقتصادي يتمثل في الأوضاع المعيشية الصعبة وغلاء تكاليف الحياة، ومنها ما هو اجتماعي كضعف الروابط الأسرية وتراجع أدوار الأسرة الممتدة، ومنها ما هو ثقافي وقيمي يتعلق بانتشار النزعة الفردانية وضعف التسامح والتفاهم بين الزوجين، فضلاً عن عوامل قانونية مرتبطة بالتشريعات التي نظمت إجراءات الطلاق وسهّلت من حصوله.

وإذ يُنظر إلى الزواج في الثقافة الجزائرية على أنه عقد مقدّس يربط بين عائلتين لا بين فردين فقط، فإن تزايد حالات الطلاق يعكس تحوّلات عميقة على مستوى القيم والمعايير الاجتماعية التي تحكم مؤسسة الزواج. هذا ما يستدعي إجراء دراسات ميدانية لفهم طبيعة هذه الظاهرة من الداخل، والكشف عن محدداتها الأساسية من وجهة نظر الفاعلين الاجتماعيين أنفسهم، أي المطلقين والمطلقات.

إشكالية الدراسة:

تُعَدّ الأسرة في المجتمع الجزائري الخلية الأساسية التي تقوم عليها حياة الأفراد واستقرار المجتمع، إلا أن تزايد نسب الطلاق خلال السنوات الأخيرة أصبح يهدد هذا الاستقرار ويثير العديد من التساؤلات. فالطلاق لم يعد مجرد استثناء أو حالة معزولة، بل تحول إلى ظاهرة اجتماعية تستدعي البحث في جذورها وأسبابها الحقيقية.

لقد ساهمت مجموع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي عرفها المجتمع الجزائري، إلى جانب التغيرات التي طرأت على بنية الأسرة وأدوارها، في بروز عوامل متعددة تقف وراء الطلاق. فمن جهة، برزت الضغوط الاقتصادية والبطالة وغلاء المعيشة كأسباب مباشرة للخلافات الزوجية، ومن جهة أخرى لعبت التحولات القيمية وتراجع الروابط الاجتماعية دوراً كبيراً في زعزعة الاستقرار الأسري. كما أن التشريعات القانونية الجديدة سهّلت في بعض الأحيان من إجراءات الانفصال، ما جعل قرار الطلاق أكثر شيوعاً.

وعليه تتبلور إشكالية الدراسة في التساؤل المركزي الآتي:

- ما هي العوامل والمحددات الأساسية التي تفسر تزايد ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري؟

ولحصر مشكلة الدراسة وتحديد نطاقها تتفرع من التساؤل المركزي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تسهم في ارتفاع نسب الطلاق في المجتمع الجزائري؟
- إلى أي مدى تؤدي الخلافات الأسرية وضعف التواصل بين الزوجين إلى ارتفاع نسب الطلاق ؟
- كيف تساهم التحولات القيمية والثقافية (مثل استقلالية المرأة، الفردانية، تغير التصورات حول الزواج) في انتشار الطلاق؟

الفرضيات:

- **الفرضية العامة:**

✓ تزايد ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري يعود إلى تداخل مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والقيمية.

الفرضيات الفرعية:

- الطلاق في المجتمع الجزائري يرتبط بعوامل اقتصادية واجتماعية مثل البطالة، ضعف الدخل، وغلاء المعيشة.
- تؤدي الخلافات الأسرية وضعف التواصل بين الزوجين إلى ارتفاع نسب الطلاق.
- تساهم التحولات القيمية والثقافية (مثل استقلالية المرأة، الفردانية، تغير التصورات حول الزواج) في انتشار الطلاق.

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة الراهنة إلى بلوغ الأهداف الآتية:

- الكشف عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تفسر تزايد الطلاق في المجتمع الجزائري.
- فهم تمثلات المطلقين والمطلقات حول أسباب الانفصال.
- تقديم توصيات عملية من شأنها المساهمة في الحد من الظاهرة وتعزيز استقرار النسق الأسري.
- تقديم مقاربة ميدانية تحليلية تسلط الضوء على العوامل المحددة لظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري، بما يساهم في إثراء النقاش الأكاديمي حولها من جهة، واقتراح حلول عملية من جهة أخرى.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة الراهنة في:

- إثراء الدراسات السوسيولوجية المتعلقة بالأسرة الجزائرية والتحولات الاجتماعية والقيمية التي تشهدها.
- المساهمة في تطوير مقاربات علمية لفهم ظاهرة الطلاق ضمن سياقها المحلي الاقليمي.
- توفير معطيات ميدانية تساعد على صياغة سياسات أسرية واجتماعية أكثر فعالية.

- إنّ دراسة الطلاق في المجتمع الجزائري لا تقتصر أهميته على الجانب الأكاديمي فحسب، بل تمتد إلى الجانب التطبيقي أيضاً، لما تتيحه هذه الدراسة من إمكانية صياغة توصيات تساعد على وضع سياسات اجتماعية وقانونية للتخفيف من حدّة الظاهرة، والبحث عن سبل دعم مؤسسة الزواج وتقوية أواصرها.

تحديد المفاهيم:

- **الطلاق لغة**: إن الطلاق لفظ "اشتق من الكلمة اللاتينية Divortuim ، المشتقة من فعل Divortere ، ويعني الانقسام والافتراق الذي يتم بين شخصين، وكل أمر من شأنه أن يضعف الصلة بين الزوجين ويفوت المصلحة والمنفعة بينهما دون مبرر، ويلجأ إليه بعد فشل كلي في مساعي الصلح بين الزوجين، ويقال طلق رجل البلاد أي فارقها، وطلاق النساء لمعنيين: أحدهما حل عقدة النكاح، والآخر بمعنى التخلية والإرسال ويعني كذلك "إنهاء الزوج لعلاقته بزوجه بألفاظ خصوصية. (هرندي، 2022، صفحة 258)
- **الطلاق اصطلاحًا**: وهو رفع قيد النكاح في الحال والمال بلفظ مخصوص، سواء كان هذا اللفظ مخصوصًا منطوقًا أو مكتوبًا، أو مشارًا إليه، وهو إنهاء العلاقة الزوجية بحكم الشرع والقانون. (خالدي، 2024، صفحة 706)
- **الطلاق في القانون**: عرفت المادة 48 من قانون الأسرة الجزائرية الطلاق على أنه حل عقد الزواج، وبإرادة الزوج أو بتراضي الزوجين، أو بطلب من الزوجة في ورد في المادتين 53 و54 من هذا القانون. فقد استعمل القانون كلمة "الحل" التي تشمل طرق انحلال الزواج أو صور الطلاق سواء بالإرادة المنفردة للزوج أو بالتراضي أو عن طريق الحكم أو التطليق القضائي. (بوحفص و هيباوي، 2023، صفحة 120)
- **التعريف السوسيولوجي للطلاق** : هو نوع من التفكك الأسري الكلي وانهيار الوحدة الأسرية وكذا انحلال بناء الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها و الذي بموجبه تتصدع الأسرة بشكل نهائي فينفصل الزوجين ويربى الطفل من قبل أحد الوالدين أي الطرف المتبقي معه و يحدث هذا نتيجة لتعاظم الخلافات بين الزوجين إلى درجة لا يمكن إدراكها كسال. (جلال و ركاب، 2023، صفحة 85) وهو شكل من أشكال تصدع سقف وحدتها القائم على بناء الأدوار الاجتماعية المرتبطة بالزوجين، كما أنه عبارة عن تلك النهمية التهمية التي تصل إليها الزوجين نتيجة فشلهما في القيام بأدوارهما بصفة مرضية، وهو المؤشر الواضح لفشل الأسرة وقصورها، وعمومًا يمكن القول

أن الطلاق هو أسلوب إنهاء علاقة زوجية وحل قيد، كما أنها مظهر من مظاهر فشل نسق أسري. (شريفة و علالقة، 2017، صفحة 101)

المفهوم الإجرائي: يمثل الطلاق خلل وظيفي ينشأ داخل النسق الأسري نتيجة تضافر مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والأسرية وكذا القيمية.

الإطار النظري للدراسة:

- **عوامل وأسباب الطلاق:**

✓ **أسباب ذاتية**: عدم التفاهم بين الزوجين، سوء اختيار الزوجة ، التباين في المستوى التعليمي وعدم التفاهم والانسجام الثقافي.

✓ **أسباب اقتصادية**: التقصير في تلبية الحاجات، الفرق بين الواقع الاقتصادي للأسرة الزوجية قبل الزواج وواقع المستوى الاقتصادي لزوجاتها.

✓ **العوامل الاجتماعية والثقافية**: نقصد بالعوامل الاجتماعية والثقافية تلك الفوارق من الناحية الاجتماعية والثقافية التي تساعد على الطلاق لعدم التكافؤ بين الزوجين مما يجعل من النظرة الضيقة اتجاه الطرف الآخر والتي من شأنها خلق توترات تنتهي عادة بالطلاق وقد يعكس ذلك بشكل مثالي في تربية الأولاد مثلا وهذا راجع لاختلاف نظرة الزوجين للحياة العامة والحياة الزوجية خاصة كما أنها قد لا تظهر هذه الآثار وفي بداية الحياة الزوجية إلا مع طول المدة.

✓ كما أن اختلاف الأزواج اتجاه بعض القيم الخاصة المتعلقة بواجبات وحقوق كل طرف انجر عنه تفكك الأسرة لا محال ومثال ذلك عمل الزوج فإذا كان في اعتماد الزوج أن الدور الأساسي للزوجة هو الاهتمام بشؤون البيت والأولاد دون رغبتهم كما في الخروج للعمل وتمسكت هي أيضا بالعمل أصبح يصنع هاجسا لدى الزوج وقد ينتهي الأمر في معظم الأحيان بالطلاق نتيجة الاختلاف الشديد حول ذلك. (مطمر و جبايلي، 2018، صفحة 504)

✓ **إضافة إلى الأسباب الاجتماعية التالية** : الزواج المبكر ، التدخل الأهل في حياة الزوجين ، ضعف الالتزام بالقيم والعادات الاجتماعية، التنوع الديني والعرقي . (بن عمر و بن خليف، 2016، صفحة 118)

✓ **عمل الزوجة**: يعتبر عمل الزوجة خارج البيت من العوامل المساعدة على حدوث الطلاق، وذلك إما بسبب ما يداخل نفسية الزوجة من غرور باعتقادها أن خروجها إلى سوق العمالة يكسبها مركزاً اجتماعياً يمكنها من طلب

التساوي بزوجها، أو من الاستغناء عنه، والتحرر من الاعتماد عليه وعلى أهله مادياً، فعمل الزوجة يشجعها على الرغبة في الانفصال عند أول اصطدام أو خصام مع زوجها. (بن عمر، 2015، صفحة 52)

الإطار الميداني للدراسة:

- **مجالات الدراسة:**

✓ **المجال المكاني:** تم إجراء الدراسة الميدانية بولاية –تيارت-.

✓ **المجال الزمني:** تم الانطلاق في إجراء الدراسة الميدانية من خلال مرحلتين أساسيتين:

– **المرحلة الأولى:** الدراسة الاستطلاعية والتي كانت في أفريل2025 والتي تم من خلالها استطلاع الموضوع في ميدان الدراسة والتعرف على عينة الدراسة وتحديد الصعوبات الممكن مواجهتها أثناء إجراء الدراسة الميدانية.

– **المرحلة الثانية:** الدراسة الأساسية والتي كانت في ماي2025 والتي تم فيها توزيع استمارات على عينة الدراسة لغرض الوصول إلى إجابات بإمكانها تغذية احتياجاتنا البحثية حول الموضوع.

✓ **المجال البشري:** تمثل في عينة من المطلقين والمطلقات بولاية –تيارت- والمقدر عددهم 77 مطلق ومطلقة.

- **منهج الدراسة:** تماشيا مع موضوع الدراسة وانطلاقا من إشكالية الدراسة والتساؤلات البحثية وفرضيات الدراسة وأهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يمثل "أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتطويرها كميا عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة". (خياط، 2010، صفحة 260) وقد تم اعتماد المنهج الوصفي كونه الأنسب في دراسة الظواهر الاجتماعية المعقدة مثل الطلاق، حيث يتيح للباحث وصف الظاهرة كما هي في الواقع وتحليل العوامل المفسرة لها ورصد أنماطها وكذا توزيعها بين مختلف الفئات الاجتماعية.
- **أداة الدراسة:** نظرا لكبر حجم مجتمع البحث ولغرض تقليل الجهد والتكلفة والوقت تم الاعتماد على تقنية الاستمارة كتقنية أساسية لجمع المعلومات ذلك أنها "تقنية مباشرة للتقصي العلمي إزاء الأفراد تضم عشرات الأسئلة تملأ من طرف المبحوثين أنفسهم". (موريس، 2006، صفحة 204) وقد تم تقسيمها إلى أربع محاور أساسية:
  - المحور الأول ضم البيانات الشخصية.
  - المحور الثاني ضم الفرضية الفرعية الأولى.
  - المحور الثالث تضمن الفرضية الفرعية الثانية.

- محور ثالث ضم الفرضية الفرعية الثالثة.

- **عينة الدراسة**: نظرا لكبر حجم مجتمع البحث ولغرض تقليل الجهد والتكلفة والوقت تم الاعتماد على العينة التي تعرف على أنها:" مجموعة فرعية من مجتمع الدراسة يتم اختيارها بطرق معينة ويمكن تعميم نتائجها على المجتمع الكلي. (سلاطنية و الجيلالي، 2008، صفحة 46) وفي هذه الدراسة تم الاعتماد على عينة كرة الثلج ذلك وأنه غالبا ما يرتبط هذا التصميم بالدراسات الاجتماعية التي تتناول المجتمعات المغلقة أو الخفية التي تشمل طابو اجتماعي كتعاطي المخدرات أو الأمهات العازبات أو الشذوذ الجنسي وغيرها أين يصعب على الباحثين الوصول إلى حالاتهم أو على الأقل بناء إطار معاينة يتضمن أسماءهم وعناوينهم. (بن جغدل، 2019، صفحة 67) وتتمثل المبررات العلمية والموضوعية في اختيار هذا النوع من العينات (Snowball Sampling)أنه من بين أنجع أساليب العينات غير الاحتمالية، خاصة في الدراسات التي تتناول فئات يصعب الوصول إليها بشكل مباشر. حيث تم الانطلاق في هذه الدراسة من مجموعة محدودة من المطلقين والمطلقات الذين تم التعرف عليهم عن طريق المعارف الشخصية وكذا بعض الوسطاء الاجتماعيين، ثم تم الاستعانة بهم في التعرف على حالات أخرى ضمن نفس المجتمع. وقد سمح هذا الأسلوب بتوسيع قاعدة العينة تدريجياً، والوصول إلى عدد كافٍ من المبحوثين بما يضمن تحقيق أهداف الدراسة.

- **خصائص عينة الدراسة**:

الجدول 01: يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة المئوية%
ذكر	35	%45.46
أنثى	42	%54.54
المجموع	77	%100

أسفرت النتائج المتحصل عليها أن أكبر نسبة بلغت 54.54% مثلتها الإناث المطلقات في المجتمع محل الدراسة، مقابل نسبة 45.46% مثلها الذكور المطلقين في المجتمع واقع الدراسة، وعليه يمكن القول الطلاق يكثر عند النساء ويقل عند الرجال نتيجة تفاعل عدة عوامل تتمثل أساسا في الاستقلالية الاقتصادية والثقافية للمرأة التي جعلتها أقل قبولاً بزواج غير متوازن.، إضافة إلى التحولات القيمية التي

قللت من الوصم الاجتماعي للمرأة المطلقة وكذا البنية القانونية التي منحتها أدوات عملية لإنهاء العلاقة، وهكذا يمكن القول إن الطلاق عند النساء هو في جزء منه دليل على وعي اجتماعي مستحدث، وعلى تحولات أعمق في المنظومة القيمية للأسرة الجزائرية حيث لم تعد المرأة "رهينة" لاستمرارية الزواج، بل فاعلاً اجتماعياً.

الجدول 01: يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن.

السن	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من 25 سنة	28	%36.37
من 25-35 سنة.	23	%29.87
من 35-40 سنة.	17	%22،07
أكثر من 40 سنة.	09	%11.68
المجموع	77	%100

بينت النتائج المتحصل عليها أن أكبر نسبة تمثلت في نسبة 36.37% مثلها أفراد عينة الدراسة الذين سنهم أقل من 25 سنة ، تليها نسبة 29.87% مثلها أفراد عينة الدراسة الذين سنهم يتراوح من 25-35 سنة، تليها نسبة 22.07% مثلها أفراد عينة الدراسة الذين سنهم من 35-45 سنة، أما أقل نسبة تمثلت في نسبة 11.69% مثلها أفراد عينة الدراسة الذين سنهم أكثر من 45 سنة.

وعليه من خلال البيانات الكمية المتعلقة بمتغير السن يُلاحظ أنّ نسب الطلاق في المجتمع الجزائري ترتفع بشكل ملحوظ في أوساط فئة الشباب مقارنة بالفئات العمرية الأكبر من 40 سنة، وهو ما يمكن تفسيره من خلال تفاعل مجموعة من العوامل البنيوية والقيمية. ذلك أن الشباب يدخلون مؤسسة الزواج في ظل تحولات اجتماعية واقتصادية سريعة، ويكونون أكثر حساسية لفجوة التوقعات بين ما يتصورونه عن الزواج وما يواجهونه من صعوبات حياتية كالبطالة، غلاء المعيشة، وتحديات السكن، ما يؤدي إلى هشاشة النسق الأسري الذي يكونونه. كما أن ضعف الخبرة الحياتية وقلة النضج العاطفي لدى بعض الأزواج الشباب يجعلهم أقل قدرة على إدارة الخلافات الزوجية ، فيلجؤون إلى

الطلاق كخيار سريع. في المقابل، نجد أن الأزواج الذين تجاوزوا سن الأربعين يميلون إلى المحافظة على استمرارية الزواج بسبب نضج الوعي الاجتماعي، بالإضافة إلى ارتباطهم بوجود أبناء وعلاقات عائلية تجعلهم أكثر ميلاً للتسوية والتكيف بدلا من اللجوء إلى بتر النسق الأسري.

الجدول 01: يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المجال الجغرافي.

المجال الجغرافي	التكرار	النسبة المئوية
حضري	58	%75.32
ريفي	19	%24.68
المجموع	77	%100

بينت النتائج المتحصل عليها أن أكبر نسبة تمثلت في نسبة 75.32%مثلها أفراد عينة الدراسة الذين يقطنون بالمناطق الحضرية،أما أقل نسبة تمثلت في نسبة 24.68% مثلها أفراد عينة الدراسة الذين يقطنون بالمناطق الريفية.**وعليه يمكن القول أن** ارتفاع نسب الطلاق في الوسط الحضري مقارنة بالوسط الريفي يعكس بوضوح أثر الوسط الاجتماعي والثقافي على استقرار مؤسسة الزواج. ففي الحضر، تسود قيم الفردانية والحرية الشخصية، ويغدو الزواج علاقة قائمة على التفاوض بين الطرفين أكثر من كونه التزاماً جماعياً، ما يجعلها عرضة للانهيار عند أول احتكاك بالواقع أو عند غياب التوافق. كما أن المرأة في المجال الجغرافي الحضري تتمتع باستقلالية بفضل التعليم والعمل، مما يمنحها القدرة على اتخاذ قرار الطلاق دون خشية كبيرة من التبعات المادية أو الاجتماعية. يضاف إلى ذلك أن الحياة الحضرية تتسم بضغوط اقتصادية ونفسية حادة (غلاء المعيشة، البطالة، السكن)، وهي عوامل تزيد من توتر العلاقة الزوجية، في المقابل، نجد أن الوسط الريفي محكوم بروابط اجتماعية وجماعية قوية وهو ما أشار إليه ايميل دور كايم، حيث تتدخل العائلة في الحفاظ على استمرارية الزواج ولحل الخلافات قبل وصولها إلى الطلاق. كما أن البنية الثقافية التقليدية تنظر إلى الطلاق على أنه وصمة اجتماعية ثقيلة، خصوصاً على المرأة، مما يجعل الانفصال أقل حدوثاً.

- **عرض وتحليل نتائج الدراسة:**

- **عرض وتحليل ومناقشة الفرضية الفرعية الأولى:**

انطلاقا من أجوبة المبحوثين وبعد عملية معالجة وتحليل البيانات المتحصل عليها من خلال أسلوب تحليل المحتوى جاءت النتائج كالتالي:

الجدول رقم 04: يوضح اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة حول ارتباط الطلاق في المجتمع الجزائري بالعوامل الاقتصادية والاجتماعي.

الرقم	العبارات	الإجابة				المجموع	
		نعم		لا			
		ك	%	ك	%	ك	%
1	أعتبر أن البطالة من أهم أسباب فشل العلاقة الزوجية.	52	67.53	25	32.47	77	100
2	ضعف الدخل وعدم القدرة على تلبية احتياجات الأسرة يؤديان إلى توتر دائم بين الزوجين.	48	62.33	29	37.67	77	100
3	غلاء المعيشة والضغوط الاقتصادية تساهم في ارتفاع نسب الطلاق.	61	79.22	16	20.78	77	100
4	تراجع مستوى المعيشة يجعل استمرار الزواج صعبا.	57	74.02	20	25.97	77	100
5	غياب الاستقرار الاقتصادي يؤثر سلباً على استقرار الحياة الأسرية.	45	58.44	32	41.56	77	100

من خلال القراءة الإحصائية للبيانات الواردة أعلاه تمثلت أعلى نسبة في 79.22 %من أفراد عينة الدراسة الذين صرحوا أن غلاء المعيشة والضغوط الاقتصادية تساهم في ارتفاع نسب الطلاق، مقابل نسبة 20.78 % من أفراد عينة الدراسة الذين صرحوا أن غلاء المعيشة والضغوط الاقتصادية لا تساهم في ارتفاع نسب الطلاق، تليها نسبة 74.02 % من أفراد عينة الدراسة الذين صرحوا أن تراجع مستوى المعيشة يجعل استمرار الزواج صعبا، مقابل نسبة 25.97 %من

أفراد عينة الدراسة الذين صرحوا أن تراجع مستوى المعيشة لا يجعل استمرار الزواج صعبا، تليها نسبة 67.53 %من أفراد عينة الدراسة الذين صرحوا أن البطالة من أهم أسباب فشل العلاقة الزوجية، مقابل نسبة 32.47 %من أفراد عينة الدراسة الذين صرحوا أن البطالة ليست من أهم أسباب فشل العلاقة الزوجية،تليها نسبة 62.33 من أفراد عينة الدراسة الذين صرحوا ضعف الدخل وعدم القدرة على تلبية احتياجات الأسرة يؤديان إلى توتر دائم بين الزوجين، مقابل نسبة37.67 %من أفراد عينة الدراسة الذين صرحوا ضعف الدخل وعدم القدرة على تلبية احتياجات الأسرة لا يؤديان إلى توتر دائم بين الزوجين، تليها نسبة 58.44 %من أفراد عينة الدراسة الذين صرحوا أن غياب الاستقرار الاقتصادي يؤثر سلباً على استقرار الحياة الأسرية ، مقابل نسبة 41.56. %من أفراد عينة الدراسة الذين صرحوا أن غياب الاستقرار الاقتصادي لا يؤثر سلباً على استقرار الحياة الأسرية.

وعليه يمكن القول أن العوامل الاقتصادية تشكل أحد أبرز محددات استقرار النسق الأسري، حيث يؤدي الضغط الاقتصادي إلى تصدّع البنية الزوجية. البطالة على سبيل المثال تحرم الزوج من أداء أدواره التقليدية كمُعيل مما يؤثر على مكانته داخل مؤسسة الأسرة، ما يولّد صراعات على السلطة والموارد داخل الأسرة. كما أن غلاء المعيشة وتراجع القدرة الشرائية يزيد من حدة التوترات اليومية، ويجعل من الزواج فضاء لنزاع دائم حول النفقة والمصاريف. من هذا المنطلق، يمكن القول أن الطلاق نتاج أزمة اقتصادية – اجتماعية تتجسد داخل المؤسسة الأسرية.

ذلك وأنه عند النظر إلى ظاهرة الطلاق من منظور سوسيولوجي، نجد أن العامل الاقتصادي يشكل إحدى الركائز الأساسية في تفسير هشاشة البنية الأسرية، كما أن غلاء المعيشة وارتفاع تكاليف الحياة في الجزائر جعلا الزواج مشروعاً مرهقاً أكثر من كونه مجالا للاستقرار، حيث يتحول فيها توفير أساسيات الحياة إلى عبء يضغط على العلاقة الزوجية. ومن هذا المنطلق يمكن القول إن الطلاق ليس قراراً عاطفياً صرفاً، بل هو انعكاس لبنية اجتماعية واقتصادية التي تحمل العديد من الاختلالات الوظيفية والتي تؤثر على فعالية النسق الأسري وتعيق استمراريته وديمومته.

- **عرض وتحليل ومناقشة الفرضية الفرعية الثانية:**

الجدول رقم 05: يوضح اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة حول أن الخلافات الأسرية وضعف التواصل بين الزوجين يؤديان إلى ارتفاع نسبة الطلاق

الرقم	العبارات	الإجابة				المجموع	
		نعم		لا			
		ك	%	ك	%	ك	%
1	غياب الحوار بين الزوجين يؤدي غالباً إلى الانفصال.	45	58.44	32	41.56	77	100
2	تدخل الأهل والأقارب في الخلافات الزوجية يزيد من احتمال الطلاق.	61	79.22	16	20.78	77	100
3	كثرة المشاجرات والخلافات اليومية تجعل الحياة الزوجية غير قابلة للاستمرار.	48	62.33	29	37.67	77	100
4	ضعف القدرة على التفاهم بين الزوجين يسرّع من انهيار الزواج.	57	74.02	20	25.97	77	100
5	سوء التفاهم حول الأدوار والواجبات الأسرية يعد سبباً مباشراً للطلاق.	52	67.53	25	32.47	77	100

من خلال القراءة الإحصائية للبيانات الواردة أعلاه تمثلت أعلى نسبة في 79.22 %من أفراد عينة الدراسة الذين صرحوا أن تدخل الأهل والأقارب في الخلافات الزوجية يزيد من احتمال الطلاق ، مقابل نسبة 20.78 %من أفراد عينة الدراسة الذين صرحوا أن تدخل الأهل والأقارب في الخلافات الزوجية لا يزيد من احتمال الطلاق ، تليها نسبة 74.02 %من أفراد عينة الدراسة الذين صرحوا أن ضعف القدرة على التفاهم بين الزوجين يسرّع من انهيار الزواج ، مقابل نسبة 25.97 %من أفراد عينة الدراسة الذين صرحوا أن ضعف القدرة على التفاهم بين الزوجين لايسرّع من انهيار الزواج ، تليها نسبة 67.53 %من أفراد عينة الدراسة الذين صرحوا أن سوء التفاهم حول الأدوار والواجبات الأسرية يعد

سبباً مباشراً للطلاق، مقابل نسبة 32.47 %من أفراد عينة الدراسة الذين صرحوا أن سوء التفاهم حول الأدوار والواجبات الأسرية لا يعد سبباً مباشراً للطلاق،تليها نسبة 62.33 %من أفراد عينة الدراسة الذين صرحوا أن كثرة المشاجرات والخلافات اليومية تجعل الحياة الزوجية غير قابلة للاستمرار، مقابل نسبة37.67 %من أفراد عينة الدراسة الذين صرحوا أن كثرة المشاجرات والخلافات اليومية لا تجعل الحياة الزوجية غير قابلة للاستمرار ، تليها نسبة 58.44 %من أفراد عينة الدراسة الذين صرحوا غياب الحوار بين الزوجين يؤدي غالباً إلى الانفصال ، مقابل نسبة 41.56. %من أفراد عينة الدراسة الذين صرحوا أن غياب الحوار بين الزوجين لا يؤدي غالباً إلى الانفصال.

وعليه من خلال التحليل الإحصائي أعلاه يمكن تفسير الطلاق كنتيجة فعلية لفشل التفاعل اليومي بين الزوجين. فالزواج ليس مجرد عقد قانوني بل هو شبكة متواصلة من الرموز والإشارات والتفاهمات التي يتعين على الزوجين إنتاجها والمحافظة عليهما باستمرار. لكن ضعف الحوار بين الأزواج في المجتمع الجزائري، وغياب ثقافة النقاش لحل الخلافات، ينتج تراكمات تحوّل مؤسسة الأسرة إلى مصدر توتر دائم. ومن الناحية السوسيولوجية تبرز أبعاد اجتماعية أعمق ذلك وأنه غالباً ما ينحدر الزوجان من بيئات أسرية مختلفة أنتجت تصورات مختلفة عن دور الرجل والمرأة داخل النسق الأسري. فبينما يتشبث البعض بالنمط التقليدي القائم على سلطة الرجل، تتطلع المرأة بفضل وعيها المتنامي بحقوقها إلى ضرورة تحقيق المساواة بين الطرفين. وعجز الطرفان عن التفاهم، يصبح الطلاق بديل وظيفي بإمكانه تغيير الواقع. ومن منظور مقاربة التفاعلية الرمزية إن هذه الدينامية تبرز أن الطلاق ليس مجرد انفصال عاطفي، بل هو انعكاس وتحصيل حاصل لفشل التفاعل الاجتماعي على مستوى الحياة اليومية داخل النسق الأسري، ونتيجة خلل في إنتاج تفاعل رمزي بين الطرفين حيث تتحول العلاقة الزوجية إلى فضاء لصراع رمزي حول الأدوار والسلطة.

- **عرض وتحليل ومناقشة الفرضية الفرعية الثالثة:**

الجدول رقم 06: يوضح اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة حول مساهمة التحولات القيمية والثقافية (مثل استقلالية المرأة، الفردانية، تغير التصورات حول الزواج) في انتشار الطلاق.

الرقم	العبارات	الإجابة				المجموع	
		نعم		لا			
		ك	%	ك	%	ك	%
1	استقلالية المرأة الاقتصادية والاجتماعية ساهمت في ارتفاع نسب الطلاق.	52	58.44	25	32.47	77	100
2	ازدياد وعي المرأة بحقوقها جعلها أقل استعداداً للاستمرار في زواج غير مريح.	61	79.22	16	20.78	77	100
3	أصبحت النظرة إلى الطلاق أكثر تقبلاً اجتماعياً مقارنة بالماضي.	57	74.02	20	25.97	77	100
4	تأثر الشباب بالقيم الحديثة (الفردانية، الحرية) أثر على استقرار الحياة الزوجية.	45	58.44	32	41.56	77	100
5	تغير نظرة المجتمع إلى الزواج من "التزام مقدس" إلى "عقد قابل للفسخ" ساهم في انتشار الطلاق.	48	58.44	25	32.47	77	100

من خلال القراءة الإحصائية للبيانات الواردة أعلاه تمثلت أعلى نسبة في 79.22 %من أفراد عينة الدراسة الذين صرحوا أن **ازدياد وعي المرأة بحقوقها يجعلها أقل استعداداً للاستمرار في زواج غير مريح**، مقابل نسبة 20.78 %من أفراد عينة الدراسة الذين صرحوا أن **ازدياد وعي المرأة بحقوقها لا يجعلها أقل استعداداً للاستمرار في زواج غير مري** ، تليها نسبة 74.02 %من أفراد عينة الدراسة الذين صرحوا **أصبحت النظرة إلى الطلاق أكثر تقبلاً اجتماعياً مقارنة بالماضي**، مقابل نسبة 25.97 %من أفراد عينة الدراسة الذين صرحوا أن **النظرة إلى الطلاق لم تصبح أكثر تقبلاً اجتماعياً مقارنة بالماضي**، تليها نسبة 67.53 %من أفراد عينة الدراسة الذين صرحوا أن **استقلالية المرأة الاقتصادية والاجتماعية**

ساهمت في ارتفاع نسب الطلاق، مقابل نسبة 32.47 %من أفراد عينة الدراسة الذين صرحوا أن استقلالية المرأة الاقتصادية والاجتماعية لم تساهم في ارتفاع نسب الطلاق ،تليها نسبة 62.33 %من أفراد عينة الدراسة الذين صرحوا أن تغير نظرة المجتمع إلى الزواج من "التزام مقدس" إلى "عقد قابل للفسخ" ساهم في انتشار الطلاق، مقابل نسبة37.67 %من أفراد عينة الدراسة الذين صرحوا أن تغير نظرة المجتمع إلى الزواج من "التزام مقدس" إلى "عقد قابل للفسخ" ساهم في انتشار الطلاق، تليها نسبة 58.44 %من أفراد عينة الدراسة الذين صرحوا أن تأثر الشباب بالقيم الحديثة (الفردانية، الحرية) أثر على استقرار الحياة الزوجية ، مقابل نسبة 41.56%. من أفراد عينة الدراسة الذين صرحوا أن تأثر الشباب بالقيم الحديثة (الفردانية، الحرية) أثر على استقرار الحياة الزوجية.

وعليه يمكن القول أن التحولات العميقة التي شهدها المجتمع الجزائري خلال العقود الأخيرة على المستوى القيمي، انعكست بشكل مباشر على مؤسسة الزواج. فمع توسع التعليم ومساهمة المرأة في عملية التنمية، ارتفع مستوى وعيها الاجتماعي والحقوقي، ما جعلها أكثر قدرة على المطالبة بشراكة متساوية داخل الأسرة، وأقل استعداداً للتنازل في علاقة غير مرضية. كما أن التحولات العالمية التي أفرزتها التحولات الرقمية تحت سيطرة العولمة والثورة الإعلامية أسهمت في إنتاج قيم جديدة تقوم على الفردانية والبحث عن الإشباع الذاتي وبثها داخل نسق الأسرة الجزائرية، ومن هذا المنطلق يمكن تفسير الطلاق كجزء من سيرورة حداثية تحولت فيها الأسرة الجزائرية من فضاءها التقليدي القائم على التضامن والتضحية إلى فضاء مشروط بالشراكة المتساوية. ويظهر هنا أيضاً أثر التحولات الثقافية في تقليص الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالطلاق، إذ لم يعد يُنظر إليه كفشل اجتماعي، بل كخيار إستراتيجي. وهكذا فإن الطلاق في الجزائر ليس مجرد حدث فردي، بل مؤشّر سوسيولوجي على إعادة إنتاج المنظومة القيمية وشبكة العلاقات الاجتماعية وفق متطلبات الحداثة والتحولات الثقافية هذا ما يعكس تحولاً قيمياً عميقاً في نظرة المجتمع إلى مؤسسة الزواج.

النتائج العامة للدراسة:

- **الفرضية الأولى التي مفادها**: الطلاق في المجتمع الجزائري يرتبط بعوامل اقتصادية واجتماعية مثل البطالة، ضعف الدخل، وغلاء المعيشة قد ثبت صدقها الميداني.
- **الفرضية الأولى التي مفادها**: تؤدي الخلافات الأسرية وضعف التواصل بين الزوجين إلى ارتفاع نسب الطلاق قد ثبت صدقها الميداني.
- **الفرضية الأولى التي مفادها**: تساهم التحولات القيمية والثقافية (مثل استقلالية المرأة، الفردانية، تغير التصورات حول الزواج) في انتشار الطلاق قد ثبت صدقها الميداني.

خاتمة:

في خضم ما تم التطرق له، يمكن القول أن الطلاق في المجتمع الجزائري لم يعد مجرد مسألة فردية تخص الزوجين فقط، بل أصبح قضية اجتماعية معقدة تعكس تحولات عميقة في البنية الاجتماعية والقيمية والاقتصادية لمجتمع أضحى فيه الطلاق نتيجة متغيرات متعددة تتداخل فيها ضغوط المعيشة، والتغيرات القيمية، وضعف التواصل، والعوامل القانونية.

ويمكن الإشارة أن فهم ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري لا يقتصر على رصد إحصائيات ونسب، بل يتطلب مقاربة لفهم تمثلات الأفراد المتأثرين بها، قصد إدراك الديناميكيات الاجتماعية التي تقف وراءها. وهذا الفهم من شأنه فتح المجال أمام طرح حلول عملية، سواء من خلال تعزيز ثقافة الحوار والتفاهم بين الأزواج، أو من خلال برامج توعية أو من خلال تأسيس سياسات اجتماعية وقانونية جديدة،

ختاما،إنّ السعي لقمع واستئصال هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري لا يعني القضاء عليها بشكل كامل، فهي تظل في بعض الحالات إستراتيجية وظيفية ضرورية وشرعيةً.

توصيات الدراسة:

- تعزيز التوعية الأسرية قبل الزواج من خلال إدراج برامج للتكوين والإرشاد قبل الزواج، تُعنى بتأهيل المقبلين على الزواج نفسيًا واجتماعيًا وقانونيًا، بما يساعدهم على فهم أدوارهم ومسؤولياتهم ويقلل من حالات الطلاق المبكر.
- دعم الوساطة الأسرية والاجتماعية من خلال إنشاء مراكز مختصة في الوساطة العائلية تُسند إليها مهمة التدخل لحل النزاعات الزوجية بالطرق الودية، بما يضمن الحفاظ على استقرار الأسرة.
- التركيز على التربية الأسرية في المناهج والمقررات التعليمية من خلال إدماج وحدات تعليمية في المدارس والجامعات حول مهارات إدارة الخلافات، والحوار الأسري، بما يُسهم في تكوين فاعلين أكثر استعدادًا لتحمل أعباء الحياة الزوجية.
- باعتبار أن الأوضاع المادية من أبرز محددات الطلاق ينبغي الحد من الضغوط الاقتصادية على الأزواج الشباب من خلال سياسات اجتماعية واقتصادية مثل تسهيل الحصول على السكن ودعم فرص العمل للشباب.
- تعزيز الإنتاج السوسيولوجي حول الظاهرة لرصد التحولات القيمية والاقتصادية المرتبطة به، مما يوفر قاعدة سوسيولوجية تساعد في وضع سياسات أسرية وظيفية فعّالة.

قائمة المصادروالمراجع:

أنجرس موريس. (2006). *منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات عملية، ت: بوزيد صحراوي وآخرون.* الجزائر: دار القصبة للنشر.

بلقاسم سلاطنية، و حسان الجيلالي. (2008). *أسس البحث العلمي.* الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

حنان شريفة، و سميرة علالقة. (2017). واقع الطلاق وأثره في ظهور الجنوح لدى المراهق في المجتمع الجزائري. *مجلة الجامع في الدراسات النفسية والتربوية* (04).

سامية بن عمر. (2015). ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري. *مجلة العلوم الاجتماعية* (10).

سامية بن عمر، و ربيعة بن خليف. (2016). ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري (رؤية سوسيولوجية). *مجلة العلوم الاجتماعية* (20).

سعد الحاج بن جغدل. (2019). *العينة والمعاينة.* عمان : دار البداية ناشرون وموزعون.

سمية بوحفص، و الطاهرة هيباوي. (2023). دوافع الطلاق في المجتمع الجزائري (دراسة وصفية تحليلية لإحصائيات ظاهرة الطلاق في الجزائر 1998-2018). *مجلة التنمية ، 02* (01).

عبد الكامل خالدي. (2024). ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع الجزائري 2013-2023. *مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية ، 09* (04).

علي عبد الرزاق جبلي. (2012). *المناهج الكمية والكيفية في علم الاجتماع.* الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

عماد عبد الغني. (2002). *البحث الاجتماعي (منهجيته، مراحله، تقنياته).* بيروت: منشورات جزوش برس.

فاطمة الزهراء جلال، و أنيسة ركاب. (2023). ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري (الأسباب والنتائج). *مجلة التنمية والتربية ، 02* (03).

كريمة هرندي. (2022). الطلاق في المجتمع الجزائري بين المفهوم والأسباب. *مجلة الحوار الثقافي ، 11* (01).

ماجد محمد خياط. (2010). *أساسيات البحوث الكمية والنوعية في العلوم الاجتماعية*. الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع.

محمد العبد مطمر، و حمزة جبايلي. (2018). الطلاق وآثاره على التفكك الأسري في المجتمع الجزائري. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية* (16).